

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة
إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة

الإحاقا لرسالتى المؤرخة ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ (A/52/754-S/1997/1011)، أود الإشارة إلى التصريحات الجديدة باللغة الخطورة التي أدلى بها السيد بنيمين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل. ففي ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، قال رئيس الوزراء، "لا يمكننا أن نعود لأن نصبح بـلـا لا يتجاوز عرضه عشرة كيلومترات أو إثنى عشر كيلومتراً". وبالإضافة إلى ذلك، وصف احتلال الضفة الغربية أثناء حرب عام ١٩٦٧ بأنه "أهم تطور استراتيجي في تاريخ الدولة اليهودية، باستثناء إنشائهما".

ومن الواضح أن هذه التصريحات تنطوي على مطلب غير قانونية من جانب هذه الحكومة الإسرائيلية، على الأقل في أجزاء من الأرضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وهي تعكس النوايا التوسعية، التي تدمر جوهر عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط والاعتراف المتبادل بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. كما أن هذه التصريحات تزيد من إلحاح ضرورة اتخاذ الجمعية العامة إجراء لضمان أن تكون مشاركة إسرائيل في أعمال الجمعية العامة متفقة مع الشرعية الدولية، بما في ذلك القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

و على جبهة أخرى، وافقت الحكومة الإسرائيلية في اليوم ذاته على بناء ٥٧٤ وحدة جديدة تضاف إلى المستوطنات غير الشرعية في الأراضي المحتلة. وعلاوة على ذلك، كشفت وزارة الإسكان الإسرائيلية يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ عن خطط لبناء أكثر من ٣٠ ٠٠٠ وحدة إضافية في المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

إن هذه الإجراءات تتسم بخطورة بالغة وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، فضلا عن الاتفاques التي توصل إليها الطرفان. ويتتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير لمواجهة هذه التصريحات وال موقف والإجراءات الإسرائيلية، لدعم ميثاق الأمم المتحدة وإنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط.

وأكون ممتنا لو عملتم على توزيع نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة.

(توقيع) الدكتور ناصر القدوة
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة
